الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: سؤال موجه للحكومة حول موضوع
ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع قبرص وسوريا

عملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه للحكومة بشخص رئيسها وبشخص وزيري الأشغال العامة والنقل والدفاع الوطني، بالسؤال الآتي حول موضوع ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع قبرص وسوريا.

آملين من دولتكم إجراء المقتضى القانوني، لكي تعمد الحكومة للإجابة على سؤالنا في المهلة الزمنية المحدّدة بمقتضى المادة 124 من النظام الداخلي.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير

بيروت في 2025/9/24

النائب

ياسين ياسين

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

دولة رئيس مجلس الوزراء
الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: سؤال موجه للحكومة حول موضوع
ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع قبرص وسوريا

عملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه للحكومة بشخص رئيسها وبشخص وزيري الأشغال العامة والنقل والدفاع الوطني، بالسؤال الآتي حول موضوع ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع قبرص وسوريا.

أولاً: في الوقائع والمعطيات

1- إنضم لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فصادق عليها بموجب القانون رقم 295 تاريخ 1994/2/22 ودخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 1995/1/6. ثم باشر التفاوض مع قبرص من أجل تقاسم المياه البحرية بين البلدين، مستبقاً بذلك الخطوة الأساسية المتمثلة بتحديد خطوط الأساس العائدة له، حيث انتهت المفاوضات إلى التوقيع على اتفاقية صادق عليها البرلمان القبرصي، فيما امتنع لبنان عن إقرارها لأسباب متعددة.

2- أقرّ مجلس النواب اللبناني القانون رقم 163 الصادر بتاريخ 18 آب 2011 "قانون تحديد وإعلان الحدود البحرية للجمهورية اللبنانية" ثم صدر بتاريخ 2011/10/1 المرسوم رقم 6433 الرامي إلى تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية. وقد تضمن المرسوم لائحة إحداثيات حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية من الجهات الثلاث الغربية والشمالية والجنوبية بالإضافة إلى خريطة مرفقة. وتمّ إيداع القانون 163 والمرسوم 6433 والإحداثيات العائدة له الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً لما تنص عليه اتفاقية منتيغو باي.

٧٧ ٢٧

هاتف خليوي: ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني: yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

3- استند لبنان لتحديد خط الأساس للساحل اللبناني إلى المادة الخامسة من اتفاقية قانون البحار لعام 1982 (خط الأساس العادي) والمادة السابعة منها (خطوط الأساس المستقيمة). فتمّ إختيار 150 نقطة أساس أهمها تلك الموجودة عند الرؤوس، من رأس الناقورة جنوباً، وصولاً إلى جزيرة رمكين مقابل مدينة طرابلس، ومن ثم إلى النقطة الأخيرة (نقطة الشيخ جابر) على مصبّ النهر الكبير الشمالي. فيما قامت قبرص بإعتماد خط الأساس العادي في رسم خط الأساس العائد لها. إلا أنها استندت في رسم خط الأساس على سواحلها المقابلة للبنان إلى ثلاث نقاط أساسية هي: ليماسول، لارنكا، كابيغريكو، وهذه النقاط الثلاث هي عبارة نتوءات صخرية بأقصى جزيرة قبرص. ومن المعلوم أن دولة قبرص أبلغت الأمم المتحدة بـ 57 نقطة أساس بينما لم يتم الآخذ سوى بهذه النقاط الثلاث عبر اعتماد قاعدة إقفال الخلجان والإنبعاجات الكبيرة على الشاطئ، الأمر الذي جعل لبنان يخسر مساحات واسعة بسبب إعتماد هذه النقاط ورسم خطوط مستقيمة توصل بينها. وفي ذلك مخالفةً للقواعد التي نص عليها القانون الدولي لا سيما اتفاقية جينيف لعام 1958 واتفاقية مونتيغوباي، كون المسافة بين ليماسول ولارنكا تتجاوز الـ 24 ميلاً بحرياً بكثير، وبالتالي لا يمكن تطبيق قاعدة الإغلاق التي قام الجانب القبرصي باعتمادها.

4- على الجانب السوري، لم توقّع الجمهورية العربية السورية على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للعام 1982، وأكتفت بالتوقيع على اتفاقية البحر الاقليمي والمياه المتاخمة للعام 1958. وعلى الرغم من عدم مصادقتها على اتفاقية مونتيغو باي فقد قامت الحكومة السورية بإصدار القانون رقم 28 بتاريخ 2003/11/19، الذي حدّد عرض البحر الاقليمي للجمهورية العربية السورية بإثنتي عشر ميلاً بحرياً بدءاً من خط الأساس، من دون أن يُصار إلى تحديد إحداثيات هذا الخط أو الطريقة المُتبعة لرسمه، وحدّد المنطقة الاقتصادية الحصرية للجمهورية العربية السورية ورصيفها القاري. وهو ما يشكّل اعترافاً ضمنياً وقبولاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا سيما المواد التي باتت تشكّل قاعدةً عرفية ملزمة لكل الدول. كما قامت سوريا بتقسيم مياهها البحرية إلى ثلاثة أقسام "3 zones" وهي كانت بصدد منح تراخيص التنقيب في هذه الأقسام في أواخر العام

٧٢ ٥٢

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

2011. ولولا الوضع الذي مرّت به سوريا من الناحية السياسية والأمنية كان من المفترض أن يُصار إلى فضّ العروض المتعلقة بتلزيم البلوكات الثلاث خلال شهر تشرين الثاني من العام 2011. وفي هذا المجال هناك شكوك كثيرة في أن الجانب السوري قد دخل مسافات كبيرة في المياه البحرية اللبنانية، مع ما يشكّله ذلك من إعتداءٍ على حقوق لبنان. وقد حاولت الحكومة اللبنانية في عهد دولة الرئيس سعد الحريري فتح باب المفاوضات مع الشقيقة سوريا من أجل تحديد الحدود البحرية بين البلدين، إلا أن تطور الأحداث في لبنان وسوريا أدى إلى توقّف هذه المفاوضات، كما أن الحرب السورية التي اندلعت منذ العام 2011 حالت دون قيام سوريا بتلزيم البلوكات البحرية المتداخلة مع المياه البحرية اللبنانية، كما حالت دون مباشرة التفاوض بين البلدين.

5- شكّل مجلس الوزراء في عهد الرئيس نجيب ميقاتي (خلال فترة تصريف الأعمال) لجنة برئاسة وزير الأشغال العامة والنقل الدكتور علي حميّة وعضوية ممثلين عن وزارتي الطاقة والمياه والدفاع الوطني وممثل عن هيئة إدارة قطاع البترول. مهمتها التحضير والإعداد لمشاريع تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة من الجهتين الغربية والشمالية مع كلٍ من قبرص وسوريا. وقد صرح وزير الأشغال العامة والنقل بتاريخ 2022/10/28، بعد اجتماعه مع وفدٍ قبرصي برئاسة وكيل وزارة الخارجية القبرصية السابق السيد تاسوس تزيونيس وبحضور سفير قبرص في لبنان السيد بانايوتيس كيرياكو وممثلين عن وزارة الخارجية القبرصية، بأن الجو كان إيجابياً جداً وأن الإجتماع توصل إلى قواسم مشتركة مع قبرص، على أن يتم التواصل مع الجانب القبرصي بعد اطلاع المسؤولين اللبنانيين على نتائج اللقاء، ليصار إلى الإنتهاء من الملف والإتفاق على كامل النقاط بين البلدين.

6- بتاريخ 2025/7/11 شكّل مجلس الوزراء الحالي لجنة تقنية لمتابعة موضوع الحدود البحرية اللبنانية مع قبرص، برئاسة وزير الأشغال العامة والنقل وعضوية مدير عام رئاسة الجمهورية (الأستاذ أنطوان شقير) وممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء (الأستاذ إيلي شمعون) وممثل عن الأمانة العامة لوزارة الخارجية والمغتربين (الأستاذ حمزة جمول) وممثل عن قيادة الجيش

٧٧ ٢٦

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

(العميد مازن بصبوص) ورئيس هيئة إدارة قطاع البترول (الأستاذ غابي دعبول) والخبير التقني الدكتور نجيب المسيحي.

7- خلال الفترة الأخيرة تداولت الصحف ووسائل الإعلام الأخبار عن قُرب إنتهاء اللجنة التقنية من إنجاز التحديد النهائي للحدود البحرية اللبنانية مع قبرص، وذلك بالإستناد إلى النقاط التي حدّدتها الإتفاقية الموقّعة معها في العام 2007 والتي لم يُصادق عليها لبنان. كما تناقلت بعض وسائل الإعلام أنباءً عن ضغوط تُمارس على لبنان من أجل إنهاء ملف الحدود البحرية مع قبرص ومع سوريا، كشرط غير معلن لبدء مسار التنقيب عن النفط والغاز، وذلك بعدما وقّع لبنان على اتفاق غير مباشر مع العدو الاسرائيلي حول الحدود البحرية بين البلدين، برعايةٍ أمريكية.

ثانياً: في السؤال

حيث أن موضوع تحديد الحدود البحرية بين لبنان والدول المجاورة مرتبط بسيادة لبنان، ويتوقف عليه مصير مستقبل التنقيب عن النفط والغاز في البحر اللبناني،

وحيث أن الاتفاقية الموقّعة مع قبرص لم تأخذ مسارها القانوني والدستوري عبر مصادقة مجلس النواب عليها وإبلاغها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبالتالي فإن مسألة إلزام لبنان بمضمونها أمر يخضع للنقاش القانوني لجهة مدى القوة القانونية للإتفاقيات الثنائية غير المصادق عليها وفق الأصول، والدليل على ذلك سعي قبرص المستمر من أجل مصادقة لبنان على الإتفاقية بغية المباشرة بتطبيق مندرجاتها.

وحيث أنه سبق للحكومة اللبنانية أن شكّلت لجنة وزارية برئاسة وزير الأشغال العامة والنقل السابق الدكتور علي حميّة، وباشرت المفاوضات مع دولة قبرص، من دون أن تتوصل إلى إتفاق نهائي. ومن ثم شكّلت الحكومة الحالية لجنة تقنية لمتابعة موضوع الحدود البحرية اللبنانية مع قبرص، كما أن لبنان لم يقم بخطوات جديّة من أجل التفاوض مع الجمهورية العربية السورية حول الحدود البحرية بين البلدين،

لذلك نتوجه إلى الحكومة مجتمعةً وإلى وزراء الأشغال العامة والنقل والدفاع الوطني بالأسئلة التالية:

٧٧ ٢٧

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

أولاً: ما مدى صحة المعلومات حول قُرب الإنتهاء من ترسيم الحدود البحرية مع قبرص؟ ووفق أي إحداثيات؟ وهل صحيح أن الحكومة تتجه لاعتماد النقاط التي نصت عليها الاتفاقية الموقّعة في العام 2007 مع قبرص؟

ثانياً: ما هي المبادئ القانونية والمعايير التقنية التي استندت إليها اللجنة التقنية من أجل تحديد نقاط الحدود البحرية مع قبرص؟ وهل جرى التوقّف ملياً عند الإمكانيات المُتاحة لإعمال مبادئ العدالة والإنصاف ومبادئ التناسب والظروف الخاصة من أجل تحصيل المزيد من حقوق لبنان؟ سيما أن محكمة العدل الدولية ومحكمة قانون البحار قد اعتمدت هذه المبادئ في عدة قضايا رفعت أمامها؟ خاصةً وأن قبرص عبارة عن جزيرة صغيرة مُحاطة بالمياه في الإتجاهات كافة، فيما لبنان لا يتملك سوى الواجهة البحرية المقابلة لقبرص.

ثالثاً: ما هي الإنجازات التي كانت قد توصّلت إليها اللجنة السابقة برئاسة الوزير علي حميّة؟ الذي أعلن في العام 2022 عن قرب التوصل إلى حلّ مع قبرص، وشاركه في إشاعة تلك الأجواء العديد من المسؤولين اللبنانيين ومنهم نائب رئيس مجلس النواب، وفخامة رئيس الجمهورية السابق العماد ميشال عون. وهل النقاط التي توصلت إليها اللجنة في ذلك الوقت هي نفسها ما توصلت إليه اللجنة الحالية برئاسة وزير الأشغال العامة والنقل الأستاذ فايز رسامني؟

رابعاً: سبق للمسؤولين في قبرص، على مدى سنواتٍ عدة، أن أعلنوا عن رغبتهم في حلّ الخلاف مع لبنان على الحدود البحرية، دون أن يقدموا أي بادرة حسن نيّة في هذا المجال. فهل هناك حالياً تنازلات من الجانب القبرصي لإستكمال هذا الملف؟ مع العلم أن قبرص هي الدولة الأكثر استعجالاً لإنهاء الخلاف البحري مع لبنان، بغية التمكّن من تلزيم البلوكات البحرية المتاخمة للبلوكات اللبنانية، والاتفاق على كيفية تقاسم الحقول المشتركة بين البلدين.

٧٧ ٢٧

هاتف خليوي: ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني: yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

خامساً: هل جرى التواصل مع الدولة السورية بغية البحث في موضوع الحدود البحرية بين البلدين؟ نظراً لانعكاس أي إتفاقية بين لبنان وقبرص على الحدود البحرية مع سوريا. وأليس من الأجدى على الحكومة اللبنانية أن تتفاهم مع الدولة السورية بغية تشكيل موقف موحّد وقوي قبل ترسيم الحدود البحرية مع قبرص؟ علماً أن البلوك رقم (1) الواقع بمحاذاة المياه البحرية السورية يصعب تلزيمه بسبب الخلاف مع سوريا حول إحداثياته، الأمر الذي يضعف فرص إيجاد شركات عالمية مستعدة للاستثمار في بلوكات بحرية عليها خلاف مع الدول المجاورة.

سادساً: ما هو مدى دقة المعلومات المتداولة عن ضغوط على لبنان للإسراع بإنجاز الترسيم البحري مع قبرص طبقاً للإتفاقية الموقّعة بين البلدين؟ وهل صحيحٌ أن لبنان يتعرّض لضغوطٍ من تركيا من أجل عدم المصادقة على الاتفاقية مع قبرص وبالمقابل توقيع اتفاقية مع قبرص التركية غير المعترف بها دولياً إلا من تركيا. على الرغم من أن الحدود البحرية لقبرص التركية لا تمتد إلى الجزء المقابل للبنان.

آملين الإجابة على هذا السؤال ضمن المهلة القانونية.

بيروت في 2025/9/24

النائب

ياسين ياسين

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com